



INTERPOL



جريمة المركبات

مشاريع شرطية تركز على المستقبل



في سعيها المتواصل لدعم المنظمات الدولية من أجل تعزيز المجتمع الدولي، تقوم الإمارات العربية المتحدة – من خلال مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً – بتمويل سبعة مشاريع للإنتربول في سبعة مجالات متصلة بالجريمة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والإتجار غير المشروع بالمضدرات، والسلع غير المشروعة والصحة العالمية، وسرقة المركبات، والمجموعات المعرّضة وحماية التراث الثقافي.



مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً هي نقطة الالتقاء للمنظمات المتقاربة التفكير التي تضم جهودها الى الإنتربول للاستجابة لتحديات جرائم اليوم، وهي تشجّع الالتزام الدولي والشراكة مع القطاع الخاص من أجل حماية المواطنين، والبنى التحتية، والشركات، والاستثمارات من تهديدات الإرهاب والجريمة السيبرية والجريمة المنظمة.



جريمة المركبات



الإشكاليات

والاتجار غير المشروع بقطع الغيار هو أيضا مصدر إيرادات هامة للمنظمات الإجرامية ويمنحها فرصا لاستخدامها بطرق عملية متعددة. ولهذه الظاهرة تبعات مالية على قطاع تصنيع قطع الغيار لكن الأمر لا يقتصر على ذلك إذ إنها أيضا تعرض حياة السائقين للخطر لأن قطع الغيار غير المشروعة غالبا ما لا تستوفي معايير السلامة المعترف بها.

وفي السنوات الأخيرة، ساهم استخدام الإنترنت في إحداث زيادة حادة في معدل إعادة بيع المكونات غير المشروعة، مما يجعل هذه المشكلة مصدر قلق بالغ في صفوف أجهزة إنفاذ القانون وشركات تصنيع السيارات والهيئات التنظيمية ومنظمات الصحة العامة في العالم أجمع.

المقصود من عبارة الجريمة التي تستهدف المركبات عدد من الأنشطة غير المشروعة الفائقة التنظيم، ولاسيما ما يتعلق منها بسرقة المركبات وتهريبها والاتجار غير المشروع بقطع الغيار. وتطال هذه الأنشطة الممتلكات الشخصية والمؤسسات التجارية والاقتصاد والسلامة العامة في كل مناطق العالم.

والسرقة المنظمة للمركبات الآلية، لئن كانت تعني أولا مالكها، تستتبع أيضا عواقب مالية على شركات التأمين وتضر بسمعة شركات تصنيع السيارات وهي - في معظم الحالات - مرتبطة بجرائم منظمة أخرى.

وبالنسبة لجماعات الجريمة المنظمة، يشكل الحصول على مركبات مسروقة وشحنها وبيعها وسيلة قليلة المخاطر لتحقيق الأرباح. وفي كثير من الأحيان يتم الاتجار بالمركبات المسروقة لتمويل أنشطة إجرامية أخرى وتنفيذها، تشمل تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة وتهريب البشر والإرهاب الدولي.

أبرز الأنشطة

عمليات أجهزة إنفاذ القانون في الميدان

ووضعت قاعدة البيانات المذكورة لتستخدمها في الميدان فرقة عمل الإنترنت المعنية بالكشف عن المركبات الآلية المسروقة. وفرقة العمل هذه المكونة من أفراد شرطة ومحققين - كلهم من الخبراء في مجال مكافحة الجريمة التي تستهدف المركبات - تساعد البلدان الأعضاء في تنفيذ عمليات إنفاذ القانون، في الموانئ والمعابر الحدودية على سبيل المثال، تؤدي سنويا إلى اعتقال العشرات واسترداد سيارات مسروقة.

تأمين تبادل المعلومات ذات الصلة

وتمثل قاعدة بيانات الإنترنت للمركبات الآلية المسروقة (SMV) أداة حيوية لمكافحة سرقة المركبات والاتجار بها دوليا. فهي تسمح للشرطة في البلدان الأعضاء بالتحقق من خلفية مركبة مشبوهة والكشف فورا عما إذا أُبلغ بأنها مسروقة. وقاعدة بيانات دولية من هذا النوع فائقة الأهمية لأن المركبات غالبا ما يتم الاتجار بها عبر الحدود الوطنية، لتبلغ أحيانا أماكن تقع على مسافة آلاف الأميال من حيث سُرقت. وفي عام 2016، تبين بفضل استخدام قاعدة البيانات هذه أن أكثر من 120,000 مركبة آلية سُرقت في العالم.

7.2
مليون
قيد

قاعدة الانترنت للمركبات المسروقة
قاعدة بيانات مهمة في مكافحة السرقة
الدولية للمركبات وتهريبها

تدريب الشرطة

وينفذ الإنترنتول أيضا برنامج تدريب موحد لتسهيل التحقيقات في القضايا الدولية المتعلقة بسرقة المركبات. وتقدّم دروس تدريبية أساسية ومتوسطة ومتقدمة لمساعدة المحققين في مجالات معينة مثل التحقق من مواصفات المركبة وأوراقها، واستراتيجيات وأساليب وأدوات التحقيق، واستخدام قواعد بيانات الإنترنتول وشبكته العالمية، والاعتبارات القانونية. وتشتمل الدروس التدريبية على تدريب في القاعات الدراسية ترافقه عملية ميدانية أو تمرين تطبيقي، مما يتيح للمشاركين فيها ترسيخ مهاراتهم الجديدة من خلال تطبيقها في الميدان.

مبادرات مشتركة مع الشركاء في المجال

والتوصل إلى مكافحة الجريمة التي تستهدف المركبات يقتضي تضافر جهود جميع الأطراف المعنية. وترتبط الإنترنتول بعدد من أبرز شركات تصنيع السيارات علاقات عمل طويلة العهد. فعلى سبيل المثال، مشروع INVEX هو كناية عن مبادرة مع شركات أودي وبي إم دبليو وبورش وفولكس فاغن ترمي إلى العثور على طرق جديدة للكشف عن المركبات الآلية المسروقة وتحسين نوعية البيانات في قاعدة البيانات .SMV

120,000

عدد القيود الايجابية
في عمليات البحث
في عام 2016

صنف المركبات

سيارات، شاحنات، دراجات
نارية، معدات ثقيلة...الخ

129

عدد الدول
المشاركة



الخطوات المستقبلية



إن الأنشطة الأتفة الذكر المضطلع بها عبر قنوات الإنترنت ستتمكّن أجهزة الشرطة في العالم وشركات تصنيع السيارات من تبيان الأضرار التي تتهدد أمنهما ومنتجاتهما.

وسيوّدي التعاون إلى مزيد من الابتكار لمكافحة الأنشطة الإجرامية وإلى تعزيز فرص تحديد مكان المركبات المسروقة واستردادها.

ويمكن توسيع نطاق التعاون في المستقبل ليشمل قطاعات إضافية، إذ إن شركات التأمين والمصارف والمؤسسات المالية تخرس مليارات الدولارات سنويا بسبب الجريمة الدولية التي تستهدف المركبات.

يعمل الإنترنت ليعغدو السلطة الرائدة والقوة الرئيسية في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية التي تستهدف المركبات.

ولا يمكن المضي في كسب هذه المعركة إلا إذا ابتكرت أجهزة إنفاذ القانون وسائل جديدة لمواكبة التقدم التكنولوجي السريع. وهذا ما يدفع الإنترنت إلى العمل لتعزيز مبادراته الحالية لتحسين الدعم الذي يقدمه إلى هذه الأجهزة في بلدانه الأعضاء والجهات المعنية في القطاع الخاص ومجال إنفاذ القانون.

والإنترنت، من خلال العمل عن كثب مع جهات معنية أخرى، سيصبح قادرا على أداء دور طليعي في ابتكار وسائل جديدة لضمان أمن قطاع المركبات الآلية واستحداث أدوات أكثر فعالية للكشف عن المركبات المسروقة واستعادتها.

وستغدو سلطات الشرطة الوطنية قادرة على الحصول على خيوط في إطار التحقيق في الجريمة المنظمة التي تستهدف المركبات في مناطق يتعذر فيها عادة إجراء عمليات تحقق روتينية.

مبادرات محددة

تعزيز القدرات التحليلية

تحسين القدرات على تحليل الأنشطة المتعلقة بالمركبات الآلية المسروقة لتمكين أجهزة إنفاذ القانون من إجراء تحقيقات سريعة ودقيقة في الجريمة التي تستهدف المركبات.

قاعدة بيانات موسعة

توسيع نطاق منصة INVEX ليشمل مزيداً من شركات تصنيع السيارات العالمية وأكبر عدد ممكن من البلدان الأعضاء في الإنتربول.



المشاركة وتعزيز القدرات

تنفيذ برنامج طويل الأجل لبناء القدرات وتنفيذ عمليات من أجل جمع خبراء متخصصين في شؤون المركبات من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص بهدف تمكين الخبرات وتبادل أفضل الممارسات. وهذه الشبكات الفريدة من نوعها والشديدة التخصص والشاملة لعدة اختصاصات تتيح تطبيق نهج مشترك ومثمر لمكافحة الجريمة الدولية التي تستهدف المركبات.

تطوير الشراكات القائمة حالياً مع شركات تصنيع السيارات والمنظمات الدولية وشركات التأمين لتعزيز الخبرات التي يوفرها الإنترنت لبلدانه الأعضاء، مما يؤدي إلى رفع معدل المركبات المسروقة المستردة ووضع حد للخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأنشطة الإجرامية.

معلومات متوفرة بسهولة

توفير التطبيق المتعلق ببيانات المركبات للأفراد المكلفين بإنفاذ القانون وذلك عن طريق منظومة الإنترنت العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة (1-7/24) بغية المساعدة في الحد من الاتجار غير المشروع الدولي بالمركبات. وهذا التطبيق مستخدم في ألمانيا وأضحى إحدى أكثر الأدوات العملية المطلوبة لمكافحة الجريمة التي تستهدف المركبات لأنها تتضمن معلومات دقيقة تقدمها شركات تصنيع السيارات، وذلك لمعرفة البيانات الصحيحة الخاصة بالمركبة وبالتالي كشف جوانب التزوير والسيارات التي غيرت أرقام لوحاتها.



INTERPOL

www.interpol.int